



الجلسة ٦٣٨٤

الأربعاء ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان (تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين أوغندا السيد موغويا البرازيل السيدة فيوتي البوسنة والهرسك السيد باربايتش الصين السيد وانغ من غابون السيد مونغارا - موسوتسي فرنسا السيد آرو لبنان السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت المكسيك السيد بويني النمسا السيد ماير هارتغ نيجيريا السيد لولو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس اليابان السيد نيشيدا

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير تسونيو نيشيدا، الممثل الدائم لليابان، بصفتة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير نيشيدا.

السفير نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو التقرير الخامس عشر عن فترة التسعين يوما الذي يقدم وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وهي الفترة التي لم تعقد اللجنة خلالها أي اجتماعات ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وسأبدأ بالإشارة إلى المتابعة التي تم القيام بها أو الجاري القيام بها استجابة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه، والذي اعتمد مجلس الأمن بموجبه تدابير إضافية فيما يتصل بجمهورية إيران الإسلامية. ويذكر الأعضاء أنه بموجب الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من القرار، سمى المجلس ٣٦ شخصا إضافيا - كانوا خاضعين جميعا في السابق عدا واحد لشرط الإخطار بالسفر - باعتبارهم خاضعين لحظر السفر. فضلا عن ذلك، سمى

المجلس شخصا آخر و ٤٠ كيانا إضافيا باعتبارهم خاضعين لتجميد الأصول.

وبالتالي، وبغرض تجسيد الأسماء الجديدة المدرجة في القائمة، استكملت اللجنة قائمتها الموحدة للأفراد والكيانات ووجهت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرة شفوية، وكذلك بيانا صحفيا، لاسترعاء الانتباه إلى القائمة المستكملة. وأود أن أشير هنا إلى أن اللجنة ردت أيضا على استفسار من دولة عضو، تطلب تأكيدا عدم تجديد المجلس أو اللجنة لأفراد وكيانات معينة باعتبارهم خاضعين للتدابير المحددة الأهداف السالفة الذكر.

وفي الفقرة ٢٧ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، قرر المجلس أن تكثف اللجنة جهودها لتعزيز التنفيذ الكامل للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بما في ذلك عبر برنامج عمل، يشمل الامتثال والتحقيقات والتوعية والحوار والمساعدة والتعاون، يُقدم إلى المجلس في غضون ٤٥ يوما من اتخاذ القرار، أي، في موعد غايته ٢٤ تموز/يوليه. ووافقت اللجنة على برنامج العمل ذاك وأحالتته إلى المجلس في ٢٣ تموز/يوليه.

وبموجب الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أنشأ المجلس فريق خبراء لتنفيذ مهام معينة على النحو المحدد في تلك الفقرة ذاتها، وذلك لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بتوجيه من اللجنة. وتتوقع اللجنة تعيين أعضاء الفريق وبدء عمله في المستقبل القريب وهي ملتزمة بإقامة علاقة عمل جيدة مع الفريق بمجرد إنشائه.

وفي الفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، دعا المجلس جميع الدول إلى أن تبلغ اللجنة بالخطوات التي اتخذتها بهدف تنفيذ الفقرات ٧ و ١٩ و ٢١ و ٢٤ من القرار تنفيذا

أموال لسداد مبالغ مستحقة بموجب عقود أبرمت قبل إدراج كيانين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لاستعراض الجهود التي بذلتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على مدى التسعين يوماً الماضية. كما أود أن أشكر السفير نيشيدا على أول تقرير يقدمه بصفته رئيس تلك اللجنة الهامة.

لقد مضت ثلاثة أشهر على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) للاستجابة لرفض إيران المتواصل للامتناع لالتزاماتها الدولية. وأود أن أثير ثلاث نقاط بشأن الحالة اليوم والمرحلة المقبلة.

أولاً، أود أن استرعي انتباه المجلس للدليل الواضح على أن إيران ترفض اتخاذ أي خطوة للبدء بتبديد الشواغل المتعلقة بسعيها إلى الحصول على الأسلحة النووية، وعلى أنها تواصل اتخاذ الإجراءات التي تؤكد تلك الشواغل في واقع الأمر. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المجلس بأن إيران تواصل أنشطتها النووية الحساسة من حيث الانتشار، بل توسع نطاقها، في انتهاك لالتزاماتها الدولية (انظر S/2010/465). وتخصيب إيران لليورانيوم، بما في ذلك إلى نسبة ٢٠ في المائة، متواصل بلا هوادة. وعلاوة على ذلك، قدم المدير العام أمثلة هامة ومثيرة للقلق تبين أن إيران تعرقل عمل مفتشي الوكالة، وترفض الاستجابة للطلبات المشروعة للوكالة للحصول على المعلومات عن منشآتها النووية وتمكينها من الوصول إليها، وتستمر في رفض الاستفسارات المشروعة بشأن البعد

فعالاً، وذلك في غضون ٦٠ يوماً من اتخاذ القرار - أي في موعد غايته ٨ آب/أغسطس.

وقد أرسلت اللجنة، من جانبها، مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تسترعي فيها انتباهها إلى الموعد المحدد لتقديم التقارير، وتشجع الدول التي لم تقدم التقارير بعد عملاً بأي من القرارات الثلاثة السابقة أو بما كافة على تقديمها منفصلة أو مجتمعة. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس بأن اللجنة تلقت حتى الآن ٣٦ تقريراً بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتأسف اللجنة لعدم استجابة العديد من الدول في الوقت المناسب، لأن هذه التقارير توفر معلومات هامة تساعد اللجنة على تقييم تنفيذ التدابير المفروضة. وتكرر اللجنة مناقشتها جميع الدول الأعضاء تقديم هذه التقارير إن لم تكن قد قامت بذلك فعلاً. وما لم تطلب إحدى الدول الإبقاء على تقريرها سرياً، فإن التقارير ستصدر بوصفها وثائق رسمية وتنتشر على موقع اللجنة في شبكة الإنترنت.

وبذلك أكون قد اختتمت ملخصي بشأن المتابعة الناجمة عن اتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وقد تلقت اللجنة ثلاثة إشعارات من دولة عضو تتضمن إشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وتتعلق بإيصال مواد للاستخدام في محطة الطاقة النووية في بوشهر، إيران. كما نظرت اللجنة في مسألة اعتزام إيصال مواد لاستخدامها في تلك المحطة. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة إخطاراً من دولة عضو عملاً بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بالإضافة إلى معلومات محددة إضافية عن إخطار عام سابق أرسلته دولة عضو أخرى عملاً بالفقرة ذاتها فيما يتصل بتلقي ووقف تجميد أموال، على الترتيب، لدفع مبالغ مستحقة بموجب عقود التزمت بها الدولة قبل إدراج اسم كيانين في القائمة. في ما يتعلق بوقف تجميد

ولا تزال لجنة ١٧٣٧ تظطلع بدور حاسم في مراقبة وتحسين إنفاذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. ونحن نؤيد بقوة تلك اللجنة، التي تشكل الآلية الرئيسية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها، وتنفيذ التدابير والاستجابة عندما لا تنفذ الدول الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. وينبغي أن تعجل اللجنة بتنفيذ البنود التي تتطلب اتخاذ إجراء بشأنها في برنامج عملها الطموح، لا سيما الاستجابة لأنماط إيران الموثقة جيدا فيما يتعلق بالتهرب من الجزاءات.

وأخيرا، ينبغي تدعم اللجنة جهود الأمانة العامة لإنشاء فريق خبراء جديد للمساعدة في رصد وتحسين تنفيذ الجزاءات. ويساورنا القلق إزاء التأخير في إنشاء الفريق، ونحث على تجديد التركيز لتمكين ذلك الجهاز من مباشرة عمله في أقرب وقت ممكن. ويمكن لهذه الخطوات أن تحسن تنفيذ الجزاءات وتحد من المخاطر التي يشكلها ما تقوم به إيران من تهريب للأسلحة، واستحداثها لأنظمة إيصال الأسلحة النووية ومشاركتها في انتشار المواد النووية والقذائف التسيارية الحساسة.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها بالتشديد على الالتزام المتواصل من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالحوار وبالحل التفاوضي فيما يتعلق بمسألة إيران النووية. غير أننا سنظل نوضح لإيران عواقب إجراءاتها، سواء الإيجابية أو السلبية. ولا يزال هدفنا هو منع إيران من استحداث الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بالعمل على نحو وثيق مع شركائنا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيء السفير نيشيدا على توليه رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وسيواصل الوفد الصيني دعم أنشطة اللجنة ورئيسها

العسكري المحتمل لبرامجها النووية. وأشدد على أن هذا التقرير يشير إلى أن إيران تعرقل قدرة الوكالة على مراقبة برنامج إيران. وإيران لا تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة.

وقد أكد مجلس الأمن بوضوح في قراراته بشأن إيران على أن التعاون مع الوكالة معيار أساسي للنوايا السلمية لإيران واختبار لها. وتقرير الوكالة أكثر الدلائل وضوحا التي تقدم حتى الآن على أن إيران ترفض معالجة شواغلنا المتعلقة بالانتشار وتبدو مصرة على اكتساب قدرة للأسلحة النووية.

غير أن تجاهل إيران لالتزاماتها الدولية يتجاوز نطاق أنشطتها النووية. فإيران حاولت مرارا تصدير الأسلحة في انتهاك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ويساورنا القلق أيضا مواصلة إيران القيام بأنشطة متعلقة بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك إجراء عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. إن هذه الأنشطة محظورة بموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠١٠) وهي تدحض مزاعم إيران المتعلقة بنواياها السلمية في الوقت الذي منح فيه المجتمع الدولي الفرص لإيران لبناء الثقة. وينبغي للمجلس واللجنة النظر في إمكانية القيام باستجابة مناسبة لانتهاكات إيران المتتالية لقرارات مجلس الأمن.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أن الإجراءات التي اتخذتها إيران مؤخرا تذكرنا بالحاجة الملحة لمضاعفة جهودنا لتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، لا سيما التدابير الجديدة التي اعتمدت في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقد شهدنا فعلا بذل جهود غير مسبوقه للرد على تحدي إيران من خلال ممارسة الضغوط اقترانا باتباع النهج ذي المسارين. وينبغي أن تسارع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الجزاءات الجديدة وتقديم التقارير إلى اللجنة عن جهودها الوطنية في مجال التنفيذ.

ذات الصلة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. فهي لا يمكنها توفير حل جذري للمشكلة قيد النظر. وتظل الحلول السلمية من خلال الجهود الدبلوماسية والحوار هي الخيار الأفضل.

وفي الوقت الحاضر، برزت فرص جديدة لاستئناف الحوار بشأن التفاوض على هذه المسألة. وأعربت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران جميعها عن رغبتها في استئناف المفاوضات. وتأمل الصين أن تغتنم جميع الأطراف المعنية هذه الفرصة تماما للقيام بذلك وتتبع، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، نهجا أكثر مرونة وواقعية، وتزيد تعزيز المشاركة والحوار بهدف تكثيف الجهود الدبلوماسية على جميع الجبهات من أجل إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة.

لقد أحطنا علما بآخر تقرير عن هذه المسألة قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل أن تستمر الوكالة في تأدية دور بناء في إيجاد حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن تتعاون إيران تماما مع الوكالة، وأن توضح جميع المشاكل في وقت مبكر وأن تحلها على النحو المناسب لكي تكتسب ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لمسألة إيران النووية.

وستواصل الصين الاشتراك بهمة في أنشطة اللجنة، وبالتعاون مع الآخرين، نحن مستعدون للنظر في جميع العناصر الإيجابية والاستفادة منها على أفضل وجه لاستئناف المفاوضات وتكثيف الجهود الدبلوماسية، بغية بناء الزخم من أجل إيجاد حلول بالحوار والمشاركة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية الأولى بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأن أرحب به في

والتعاون معهما. وتود الصين أن تشكر السفير نيشيدا على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة على مدى التسعين يوما الماضية. وقد أحطنا علما بما نفذته اللجنة من عمل فعال للغاية خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير لها، وهو ما نقدره.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن مسألة إيران النووية، بما في ذلك القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وتجسد تلك القرارات ما يساور المجتمع الدولي من قلق مشترك إزاء مسألة إيران النووية. وقد اتخذت القرارات من أجل المحافظة على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الدولي، وتعزيز سلطة ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوطيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية لمسألة إيران النووية.

ومن واجب البلدان أن تنفذ تلك القرارات بصورة كاملة وصادقة.

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، من الضروري ألا ينفذوا أحكام القرارات بصورة تعسفية. وينبغي ألا يعرقل التنفيذ بأي حال من الأحوال بناء إيران وتنميتها، وينبغي ألا يقف في طريق التجارة العادية بين إيران والبلدان الأخرى والحياة الطبيعية للشعب الإيراني. وينبغي ألا يعيق بأي حال من الأحوال المحافظة على العلاقات الطبيعية بين البلدان الأخرى وإيران.

لقد دافعت الصين دائما عن النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نعارض حيازة إيران للأسلحة النووية أو استحداثها لها. ونؤيد معالجة هذه المسألة بإتباع استراتيجية مزدوجة المسار. وتعلق الصين أهمية كبرى على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقد نفذتها على نحو صارم. ولقد قدمنا تقارير حسنة التوقيت عن تنفيذ القرارات الأربعة

النوية في إيران، تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالجمال العسكري، بما في ذلك أنشطة ذات صلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ“ (S/201/465، المرفق، الضميمة، الفقرة ٣٩)

وباختصار، فإن التقرير يذكر أنه

”في حين تواصل الوكالة التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران، فإن إيران لم تقدم التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكد من أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية“ (المصدر نفسه، الفقرة ٤١)

وأود أيضا أن أسلط الضوء على قلقنا إزاء انحراف إيران في أنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة نووية، بما في ذلك عملية إطلاق استخدمت فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية كانت تناقلتها وسائل الإعلام الإيرانية في الشهر الماضي. وتحظر الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) هذه الأنشطة. ويحتاج مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) إلى النظر في رد مناسب على الأعمال التي قامت بها إيران.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء برنامج إيران النووي ومسلسل انتهاكها لقرارات هذا المجلس، وهو ما يدفعنا إلى تأييد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) الذي فرض مزيد من الجزاءات على إيران. إن التدابير الإضافية المفروضة بموجب ذلك القرار مضي الآن ثلاثة أشهر على وضعها موضع التنفيذ. لذلك فالوقت مناسب للوقوف على تنفيذ التدابير الإضافية المفروضة على إيران والالتزامات الجديدة المترتبة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولئن كان العديد من الدول قد تصرف على وجه السرعة لتعديل قوانينها وإجراءاتها، فإننا نود تذكير الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد عن التدابير المتخذة إلى لجنة القرار

ذلك المنصب. ونحن نثق ثقة كاملة بأن اللجنة ستستمر في ظل قيادتك في تنفيذ ولايتها الهامة. وسيكتسي دور اللجنة أهمية حاسمة بينما نتبع استراتيجية المسار المزدوج لتسوية مسألة إيران النووية.

وتأتي هذه الإحاطة الإعلامية بعد أيام فحسب من صدور آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران. ويعزز التقرير الرسائل القوية التي بعثتها التقارير المتتالية، ومفادها أن إيران ماضية في تحديها لقرارات الأمم المتحدة المتعددة وغير متعاونة بشكل كامل مع الوكالة.

ويوضح التقرير أن إيران لم تعلق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، أو عملها المرتبط بمشاريع الماء الثقيل. ويشير إلى أن إيران قد أنتجت ٣ ٨٠٣ كيلوغرامات من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة تقل عن ٥ في المائة. ويذكر التقرير أيضا أن إيران قد أنتجت ٢٢ كيلوغراما من اليورانيوم المنخفض التخصيب المخضب بنسبة تقل قليلا عن ٢٠ في المائة. إن هذه خطوة هامة نحو امتلاك القدرة على التخصيب إلى مستويات صنع الأسلحة، وليس لدى إيران أي تطبيقات مدنية موثوقة بهذا المستوى من اليورانيوم المخضب.

ويوضح التقرير مرة أخرى أن إيران، فيما يتعلق بمرفقين، لم تخطر الوكالة في الوقت المناسب بقرارها بشأن بنائهما أو التصريح ببنائهما، وأن هذا يتعارض مع التزام إيران في إطار الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات الخاص بها.

ومرة أخرى، يشير التقرير إلى أن إيران لم تناقش الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها مع الوكالة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولذلك فالوكالة

”لا تزال قلقة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة ماضية أو جارية ذات صلة بالأسلحة

هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة العمل بامتثال لولايتها. ونتوقع أن يساعد برنامج عمل اللجنة الذي اعتمد مؤخرا ذلك الكيان على التصدي بصورة فعالة للتحديات التي تواجهه. ونتوقع أيضا أن يقوم فريق الخبراء، المشار إليه في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بتقديم مساعدة كبيرة إلى اللجنة حالما يتم تشكيله.

أما بخصوص الحالة الراهنة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فإن موقفنا لا يزال دون تغيير.

لقد دعونا دائما إلى تناول المسائل المتعلقة بهذا البرنامج عن طريق الحوار والتفاعل مع الجانب الإيراني. كان الموقف الروسي ولا يزال يتمحور حول الاعتماد على المفاوضات والسعي إلى إيجاد الحلول عن طريق الدبلوماسية فضلا عن إشراك طهران في المساعي المشتركة، مع كفالة الامتثال الكامل لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إيران إلى التعاون في اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة حوار واسع مع البلدان الستة، بهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بشأن القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير نيشيدا على أول تقرير يقدمه عن فترة التسعين يوما بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بسلفه، السفير تاكاسو، على عمله الرائع بصفته رئيسا للجنة.

إن السياق العام معروف لنا جميعا وهو مصدر قلق بالغ لبلدي. وهذه الشواغل أكدها آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر (S/2010/465، المرفق، الضميمة). أرجو أن تسمحوا لي أن أشير، كما فعل زميلي البريطاني، إلى بعض عناصر التقرير.

١٧٣٧ بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وإذا أريد النجاح لاستراتيجية المسار المزدوج، فسيمثل التنفيذ الفعال والصارم من جانب الدول لجميع هذه التدابير والتدابير الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة جزءا هاما جدا من سياسة المسار المزدوج. وستؤدي لجنة القرار ١٧٣٧ دورا رئيسيا ومتزايدا في ضمان هذا التنفيذ - من خلال رصد التنفيذ وتقديم المشورة للدول عند الضرورة.

ولذلك كان من دواعي سرورنا أن نرى برنامج عمل دقيق ومحدد يقدم إلى هذا المجلس في ٢٣ تموز/يوليه. ونحن نتطلع أيضا إلى التعجيل بتعيين فريق من الخبراء المهنيين المتخصصين. وسيكون هذا الفريق عاملا أساسيا في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل ذلك. كما سيوفر الفريق للمجلس مستوى من التدقيق الإضافي المباشر عن تنفيذ التدابير، وسيقدم التوصيات عند اللزوم. وأود أن أحث اللجنة والأمانة العامة على بذل كل جهد لبدء أعمال هذا الفريق في أقرب وقت ممكن.

ونحن لا نزال مستعدين لاستئناف المحادثات بشأن برنامج إيران النووي التي بدأها في جنيف في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونعتقد أن هذه المحادثات يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى حل إذا كانت هادفة، وتناقش مخاوف الطرفين، وتحقق تقدما سريعا. ونحن إذ نمد أيدينا مرة أخرى، فإنما نبين عزمنا على حل هذه المسائل بالحوار والدبلوماسية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالرئيس الجديد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير الياباني تسونيو نيشيدا. ونؤكد له أنه يمكنه الاعتماد على دعم وتعاون الوفد الروسي، في اضطلاعهم بمهام ذلك المنصب.

ونشكر الرئيس على الإحاطة الإعلامية بشأن عمل لجنة القرار ١٧٣٧ في الـ ٩٠ يوما تمت لولايتها. وخلال

فريق الخبراء الذي سيشكل من التحقيق في هذه الانتهاكات وفقا لأحكام القرار.

إن هدفنا، بالطبع، هو الحوار. لكن لا بد من التسليم بأن إيران رفضت الاستجابة لعروضنا بشأن الحوار والتعاون منذ عام ٢٠٠٦. الكرة في ملعب إيران: يجب أن تستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي.

ومن البديهي أن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها. إن هدفها هو إقناع إيران بالتفاوض وفقا للنهج ذي المسارين الذي دعت إليه دائما البلدان الستة. ولكي تكون هذه التدابير فعالة تماما وتحقق أهدافها، يجب أن ينفذها الجميع بدقة وأن يخضع تطبيقها لرقابة صارمة. تلك هي مسؤولية جميع الأطراف ولجنة القرار ١٧٣٧.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي، من جانبه، من خلال اتخاذ إجراءات في ٢٦ تموز/يوليه لتنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) بشكل صارم، بدوره كاملا، وقررت بلدان أخرى أن تقتدي بذلك المثال.

وكما قال السفير نيشيدا في إحاطته الإعلامية، يشجع بلدي جميع الوفود التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية إلى لجنة القرار ١٧٣٧ بشأن تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، على القيام بذلك.

ومن الضروري أيضا من أجل فعالية عمل المجلس ومصادقته أن يكفل المجتمع الدولي الاحترام الكامل للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن. وتضطلع لجنة القرار ١٧٣٧ بدور أساسي في ذلك الصدد. وتكشف أنشطة اللجنة عن نطاق وتنوع ممارسات إيران لتفادي الجزاءات وتؤكد بالتالي أنه يجب علينا أن نلتزم بأقصى درجات اليقظة. ومن المهم أن تعلم لجنة القرار ١٧٣٧ أن الدول الأعضاء تنفذ هذه التدابير بالشكل المناسب. ويجب أن تواصل التحقيق في حالات

أولا، يشدد التقرير على أن إيران تواصل رفض احترام التزاماتها الدولية وتلبية مطالب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم إلى مستوي ٣,٥ في المائة و ٢٠ في المائة ومشاريعها للماء الثقيل، في انتهاك لمطالب المجتمع الدولي المتكررة، وفي ظل عدم وجود أي غرض مدني موثوق. وأود اليوم أنؤكد من جديد أنه ليس لبرنامج إيران النووي أي تطبيق مدني موثوق.

إن تعاون إيران مع الوكالة غير كاف، بل يزداد سوءا، كما أكد ذلك المدير العام مؤخرا لدى افتتاح اجتماع مجلس محافظي الوكالة. واعتضت إيران، من جملة أمور، على تعيين مفتشين تابعين للوكالة في حزيران/يونيه، وتواصل عدم التعاون في حسم القضايا العالقة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالبعد العسكري للبرنامج الإيراني.

وألاحظ أيضا أن إيران أعلنت عن نيتها البدء في تشييد منشأة تخصيب ثلاثة في النصف الأول من عام ٢٠١١، بدون تقديم المعلومات التي طلبتها الوكالة وبما يتعارض مع اتفاق الضمانات، وقد فعلت ذلك بعد الكشف عن منشأة تخصيب سرية في قم.

ويساور فرنسا أيضا بالغ القلق حيال أنشطة إيران خارج نطاق المسألة النووية، وخاصة تصدير الأسلحة وبرامجها للقذائف التسيارية. وتواصل إيران الأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية التي يمكنها إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. إن هذه الأنشطة تتعارض مع القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، ولا سيما فقرته ٩.

ولا بد أن يكون ردنا حاسما. ولا بد أن يركز المجلس ولجنة القرار ١٧٣٧ على هذه الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن وأن يقدموا ردا ملائما. ونأمل، هنا، أن يتمكن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء أنني، بغية إتاحة وقت كاف لاستكمال ترجمة مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في نيبال، أقترح دعوة الأعضاء إلى إجراء مشاورات بشأن السودان والعودة بعد ذلك إلى قاعة المجلس. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الانتهاكات المزعومة المقدمة إليها، وأن تواصل أنشطتها المتعلقة بتقديم المساعدة والتواصل.

ويرحب بلدي بتمكن لجنة القرار ١٧٣٧ في نهاية تموز/يوليه من اعتماد برنامج عمل كامل للسنة القادمة. ونشجع جميع الدول على التعاون مع اللجنة، وفي المستقبل، مع فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي ينبغي أن يعزز فعالية إجراءات اللجنة. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي تماماً الرغبة التي أعرب عنها الممثل الدائم لليابان في تشكيل فريق الخبراء بسرعة.